

والأهم من ذلك أنها أخضعت تجربة الاجتماع السياسي الإيراني الحالية للنقد والتقويم باعتبارها النموذج الذي طرحه الكاتب للمقارنة مع ما يطرحه الفكر السياسي الوضعي، وتحديدًا الفكر الديمقراطي والفكر الثيوقراطي والفكر التوتالييتاري.

والحقيقة هي أن الإشكاليات التي يقدمها الأستاذ علي المؤمن تمثل - بالأصل - محاور الخلاف الفكري بين التيارات السياسية المتنافسة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولا سيما ما يعرف بالمحافظين والإصلاحيين. وهو الخلاف النظري ذاته الذي ظل قائماً منذ نهايات القرن التاسع عشر الميلادي وحتى الآن. ولكن هذا الخلاف أخذ طابعاً مختلفاً على الصعيدين النظري والعملي بعد قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية، على اعتبار أن هذه التجربة هي أول تجربة حكم إسلامي حديث مبني على نظرية فقهية؛ أي أن هذه التجربة وضعت الإسلاميين على المحك الحقيقي حيال التحديات النظرية والعملية الكبيرة التي فرضها واقع التطبيق. وفي مقدمة هذه التحديات آليات ممارسة السلطة في النظام السياسي الإسلامي وما يترشح عنها من أداء. ومن هنا يحاول البحث الذي تقدمه للقراء أن يحل إشكالية التشابه بين جذور

الاقتباس من الأنظمة السياسية الوضعية:
اشكالية متجددة في الفكر الإسلامي
وخطاب مختلف

قراءة في كتاب: النظام السياسي الإسلامي
الحديث وإشكالية الاقتباس من الأنظمة
الوضعية

تأليف: الأستاذ علي المؤمن

الناشر: مركز دراسات فلسفة الدين بالتعاون
مع دار الهادي، ط ١، بيروت ٢٠٠٤م.

عرض وتقويم: باسل عبد الله

الكتاب الذي بين يدينا هو أقرب إلى الدراسات المنهجية الفكرية منه إلى دراسات علم الاجتماع السياسي، برغم أن المؤلف حاول في معظم الفصول أن تكون المقاربات المنهجية الفكرية مداخل لقضايا ذات صلة وثيقة بالاجتماع السياسي، عدا عن الفصلين الأول والثاني، اللذين اقتصرنا على المقاربات المنهجية التي تعبر عن الاستنتاجات الفكرية التي تبناها الكاتب وأسقطها على النماذج الاجتماعية السياسية التي عرضها في الفصول الأربعة التالية.

وتأتي أهمية الكتاب والموضوع الذي يطرحه، باعتباره دراسة علمية تناولت إشكاليات قديمة-جديدة في الفكر السياسي الإسلامي ولكن بخطاب جديد.

الفكر السياسي الإسلامي والفكر
الثيوقراطي وأنظمته، وكذلك إشكالية
التشابه بين آليات الاشتراك والافتراق بين
الأنظمة الديمقراطية التقليدية، والتوقف
عند مساحات الاشتراك والافتراق بين
الأنظمة الثلاثة المذكورة، وصولاً إلى قياس
مستوى مشاركة الشعب في القرار
السياسي للدولة بمقياس الثيوقراطية
والديمقراطية والشورى الإسلامية.

كما حلل الباحث نوعية الواقعية
والعملانية التي اضطرت النظام الإسلامي
الحديث في إيران لاقتباس بعض القواعد
والآليات من المذاهب والأنظمة السياسية
الوضعية، في إطار ما أسماه بـ «التأصيل»
و«الأسلمة»، على صعيد الفقه السياسي
والنظام السياسي والقانون الدستوري.

موضوعات البحث

أكد الباحث في المقدمة أن جهة البحث
في المجالات التطبيقية تنحصر في المعالجة
العلمية لتجربة النظام السياسي في إيران
كشفاً وتقويماً ومقارنةً، مع عدم التطرق
إلى الممارسة السياسية اليومية للنظام، أي
التركيز فقط على ما يمكن اعتباره ظواهر
سياسية. وإضافة إلى المقدمة، هناك ستة
فصول ونتائج تشكل مجموعها هيكل
البحث. يمثل الفصل الأول مدخلاً منهجياً
للبحث، حيث يتناول الخصوصيات
المنهجية ذات العلاقة بالنظام السياسي

الإسلامي الحديث، ومنها ما يرتبط بالفقه
السياسي القديم وإشكالية وضعه مرجعيةً
للوامع، وإمكانية التحول في الفقه
السياسي في إطار عملية تأصيل جديدة،
ليكون التجاذب بين الواقع والتنظير سبباً
لملء الفراغات التنظيمية والقانونية في
النظام الإسلامي الحديث، كما يقول
الباحث. وي طرح الفصل الأول أيضاً قضية
مهمة ترتبط بالإشكاليات المنهجية التي
تواجهها بحوث الاجتماع السياسي
الإسلامي، نظير النموذجين الذين
يفرضان التجربة الغربية (التاريخية
والمعاصرة) في الحكم أو التجربة
الإسلامية التاريخية في الحكم كمعايير
لتقويم التجربة الإسلامية الجديدة في
الحكم؛ إذ يرفض الأستاذ علي المؤمن هذه
المنهجية المعيارية؛ لأن التقويم سيكون
مفصلاً على مقاسات العقل الغربي أو
موروث المسلمين.

ويشكل الفصل الثاني الإطار النظري
للبحث، ويعالج موضوعات أساسية في
الفكر السياسي الإسلامي على جانب كبير
من الأهمية، كالمعايير الفكرية الإسلامية
في التعامل مع التجارب البشرية وما يمكن
أن يترشح عن هذا التعامل من قطيعة أو
اقتباس بالمطلق أو تعامل متوازن يتسم
بالأصالة والانفتاح الشرعي. ويؤكد
الباحث في هذا الفصل على أن أنظمة

وأهمها: المفهوم العام للجمهورية، الفصل بين السلطات، سيادة القانون، الحقوق والحريات العامة، الحقوق والحريات السياسية.

وطرح الفصل السادس خيار الشورى، وبحثه من خلال جملة من الموضوعات، أبرزها: دور الأمة في النظام الإسلامي، موقع الشورى في النظام الإسلامي، مجالس الشورى في النظام الإسلامي، الاستبداد على وفق الأنظمة الثلاثة: الشيوعية والديمقراطية والإسلامية، ومعالجة دستور الجمهورية الإسلامية لظاهرة الاستبداد.

النتائج التي خرج بها البحث

تتلخص النتائج التي خرج بها البحث في مجموعة من الأفكار التي عبر عنها الباحث بالحقائق، وأبرزها:

١- إن البشرية تمتلك العديد من الخيارات على مستوى النظام الاجتماعي-السياسي، فرفض خيار الديمقراطية لا يعني قبول خيار الديكتاتورية، ونقد الديمقراطية لا يعني القبول بالاستبداد، فهناك خيارات أخرى تتلاءم مع البنية الفكرية والعقيدية والثقافة لكل مجتمع، ومنها المجتمعات المسلمة.

٢- ليس صحيحاً مصادرة الديمقراطية بحسناتها وسيئاتها، وليس صحيحاً قبولها بكل ما فيها، بل لا بد من

البلدان الإسلامية هي أنظمة انتقائية، فهي أنظمة إسلامية معلنة أو علمانية متدنية. ويفرز أيضاً حيزاً لدراسة جدلية العلاقة بين الفكر والواقع وخصوصية البيئة الاجتماعية وما يترشح عنها من مشروع حضاري، الأمر الذي يؤكد -كما يقول الباحث- أن كل نظام اجتماعي هو وليد بيئة تنتج عبر مخاضات تاريخية وتراكم للفكرة والخبرة.

الفصل الثالث يختص بموضوع النظام الثيوقراطي، وبعد التوقف عند مفهوم الثيوقراطية يستعرض محاور تعارض الثيوقراطية مع النظام الإسلامي، كالمبنى النظري وآليات التطبيق وموقع المؤسسة الدينية ورجال الدين، ثم يطرح نقطة اللقاء بين النظامين الإسلامي والثيوقراطي، والتي ترتبط بجذور السيادة والمشروعية، وهي شبهة لقاء أكثر من كونها مساحة اشتراك حقيقة كما يقول الباحث.

ويخصص الكتاب فصلين لموضوع تعارض النظامين الإسلامي والديمقراطي وتشابههما، بالنظر لسعة الموضوع وعمقه، ففي الفصل الرابع بحث الكتاب محاور تعارض الديمقراطية مع النظام الإسلامي، كالسيادة والحاكمية، التشريع والتقنين، وهيكل النظام السياسي. فيما ركز الفصل الخامس على محاور لقاء الديمقراطية بالنظام السياسي الإسلامي،

تفكيك عملية التقويم وفقاً للمجتمع الذي يراد تطبيقها فيه، فهناك مجتمعات تصلح الديمقراطية التقليدية فيها بنسبة ٩٠٪ ومجتمعات أخرى بنسبة ١٠٪.

٣- يجب أن لا ينطلق البحث عن الخيارات أمام المجتمعات المسلمة من المقاييس البشرية، بل من منطلق التكليف الشرعي للإنسان المسلم، وما يترتب على ذلك من مسؤوليات، وفي مقدمتها تطبيق الشريعة الإسلامية.

٤- إن النظام السياسي الإسلامي لا يمكن أن يكون ديمقراطياً أو دكتاتورياً أو شمولياً أو ثيوقراطياً أو اشتراكياً ليس من منطلق التنكر لأي نظام أو مذهب سياسي؛ بل لأن النظام الإسلامي نظام مستقل ومن نوع آخر، ولا يحمل غير اسم «النظام الإسلامي»، وإن اشترك مع بعض الأنظمة الوضعية، كالديمقراطية مثلاً، في مساحات معينة.

٥- إذا لم يكن النظام الإسلامي ديمقراطياً، فذلك لا يشكل نقیصة في النظام الإسلامي. وإذا لم يكن النظام الديمقراطي إسلامياً، فلا يعد ذلك نقیصة في النظام الديمقراطي؛ لأنهما ينتميان إلى فلسفتين وقاعدتين فكريتين مختلفتين، ونتاج بيئتين مختلفتين فكرياً وثقافياً واجتماعياً، وإن اشتركا في كثير من الآليات.

٦- إن النظام الإسلامي الحديث المتمثل بالجمهورية الإسلامية لا يشبه الأنظمة الرئاسية أو البرلمانية وغيرها، وإن اشترك معها في كثير من المساحات، بل هو مترشح عن «نظام الإمامة» في عصر غيبة الإمام المهدي (ع)، ويسمى بـ «النظام القيادي»؛ لأن القائد «الولي الفقيه» هو رئيس الدولة ومحور السلطة فيها.

٧- إن التوفيق القسري بين النظام الإسلامي والأنظمة الأخرى، تعني منهجياً إجبار عقيدة سماوية ونظام ديني ليتواءم مع تجارب تاريخية ومذاهب اجتماعية بشرية.

٨- المعيار في قياس سلامة النظام الإسلامي وأدائه ليس ديمقراطيته أو عصريته (بالمعنى الوضعي) بل المعيار هو مستوى انطباق أحكام الشريعة الإسلامية على غاياته وأهدافه وأدائه وممارساته.

٩- يجمع النظام السياسي الإسلامي الحديث بين أصالة النظرية والتشريع، وعصرية الآليات وأساليب ممارسة السلطة، وهو تعبير عملي عن إمكانية الشريعة الإسلامية على استيعاب متطلبات العصر، وعلى الاستجابة لحاجات الإنسان الجديد.

١٠- إن النظام الإسلامي من خلال النموذج الإيراني عمل عبر فقهه السياسي وقانونه الدستوري وآلياته على معالجة

وفي إطار ذلك نرى أن من رأيه في عناصر الخارطة الفكرية والسياسية في النظام. وفي إطار ذلك نرى أن رأيه في الديمقراطية لافت للنظر، بل إنه يعترف بأن نقده للديمقراطية قد لا يكون مستساغاً في الوسط الذي ينتمي إليه، أي وسط المسلمين المتنورين، فيقول: «قد لا يكون مستساغاً في الوسط الذي يرى نفسه «مسلماً متنوراً» أن يقوم باحث عُرف بانفتاحه الفكري بنقد الديمقراطية فكراً وتجربة». ويقول: إن سبب ذلك يعود إلى أن الديمقراطية فكراً وتجربة قد أصبحت أيديولوجية مقدسة في أذهان بعض المثقفين المسلمين، والوصفة السحرية للقضاء على الاستبداد والديكتاتورية، والآلهة التي تقود حركة الدولة. ويعتقد علي المؤمن بأن «المجتمعات المسلمة التي تعيش تكويناً تاريخياً خاصاً وإراثاً ثقافياً وبنية فكرية واعتقادية مختلفة عن مجتمعات الديمقراطيات التقليدية، من الصعب فرض الديمقراطية عليها قسراً، فالديمقراطية الحقيقية لا يمكن تطبيقها - فلسفة وآليات - إلا في ظل أنظمة ليبرالية رأسمالية علمانية... وبالتالي ففرض الديمقراطية بروحها وفلسفتها ستكون ممارسة استبدادية مركبة، تحقق رغبة الأقلية السياسية الحاكمة باسم الأكثرية الشعبية المحكومة».

إشكالتين أساسيتين في الفكر السياسي الإسلامي، الأولى تتمثل بثنائية الشورى وولاية الفقيه، فكان هذا النظام هو نظام ولاية الفقيه القائم على الشورى. والإشكالية الثانية تتمثل بثنائية الفقه السياسي لمدرسة الخلافة (السنة) والفقه السياسي لمدرسة الإمامة (الشيعة)، فقد تمكن النظام الإسلامي من خلال دستوره التقريب عملياً بين المدرستين، بصرف النظر عن الخلافات بين النظامين في المجالات الكلامية والفقهية.

موضوعية... وانحياز

برغم ما بذله الباحث من جهد علمي لتأكيد أفكاره والاستدلال عليها بخطاب جديد يستبطن مقولات كلامية وفقهية وقانونية أخرى من علم الاجتماع السياسي، ولكن يبدو أنه كان يسير في سياق البحث وهو يحمل تلك الأفكار، وهي التي سبق أن قرأنا بعضاً منها أو إشارات عنها في دراساته وكتبه السابقة، بل ربما يصح القول بأنها إفراز لتجربته العملية وميوله الفكرية والسياسية؛ لأن صاحب الكتاب حين يدرس نموذج النظام الإسلامي الإيراني وظواهره السياسية وآليات حركة السلطة فيه، فإنه لا يمكن أن يكون مجرد مراقب أو دارس؛ لأنه من داخل التجربة، وله رأيه في عناصر الخارطة الفكرية والسياسية في النظام.

ويمكن القول: إن الباحث في رأيه هذا يبالغ بشأن خصوصيات المجتمعات ويكون الأنظمة السياسية تعبر عن مشروعات حضارية، وكذلك بشأن جدلية العلاقة بين الفكر والواقع؛ لأن هناك مشتركات عامة أو لنقل مستقلات عقلية يؤمن بها جميع البشر في كل زمانٍ ومكان ولا علاقة لذلك بتراكم الخبرات الإنسانية والتطور الاجتماعي التاريخي، وهو ما يستند إليه الأستاذ علي المؤمن في كثير من فصول الكتاب، ولا سيما في المقاربات المنهجية التي نجدها في معظم الفصول. ونجده أيضاً يستنكر على بعض المفكرين والباحثين الإسلاميين عدم استقلاليتهم في استخدام المصطلحات والأدبيات السياسية، واستخدامهم مصطلحات وأدبيات غربية غير موضعها. ويعتقد أن هذا الأمر يؤدي إلى إرهاب الفكر والمفكر في الوقت نفسه ويعبر عن معاناتهما. ولعل الباحث في نفسه لكل المحاولات التي جرت لوصف النظام الإسلامي بالثيوقراطية، قد أسس لمقولات جديدة؛ لأن تلك المحاولات لم تقتصر على المستشرقين أو الباحثين العلمانيين، بل

تشمل حتى بعض الباحثين والمفكرين الإسلاميين. بينما رفض صاحب الكتاب وجود أي مساحة مشتركة بين النظم الثيوقراطية والنظام الإسلامي، عدا عن شبهة اشتراك واحدة وهي شبهة نظرية - كما يقول - ترتبط بمصدر السيادة والحاكمية في كلا النظامين، ولكنه يفند هذه الشبهة أيضاً، ويعتقد أن هذه الشبهة مبنية على مشترك لفظي فقط، في حين أن المضمون مختلف تماماً.

وربما يؤخذ على الباحث أنه طرح موضوعات أساسية وواسعة ولكن في صفحات قليلة لا تتجاوز الـ (٢٣٠) صفحة، في حين أن هذه الموضوعات بحاجة إلى بحوث مطولة وشاملة. ومن هنا يمكن القول: إن ما قدمه الباحث في هذا الكتاب يمثل مداخلة بحثية، برغم ما بذله الباحث من جهد مميز، حاول من خلاله الإجابة عن أسئلة ملحة تتناولها الأوساط السياسية والفكرية والثقافية، الإسلامية وغير الإسلامية، ولا سيما تلك المهتمة بما يمكن تسميته بالإسلام السياسي والإسلام الحضاري والدولة الإسلامية المعاصرة.